

تقرير حوكمة الشركات عن عام 2014

تؤمن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بأن التطبيق الصحيح لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي فيها من شأنه إضافة وتحقيق قيم لا تقل أهميتها بأي حال من الأحوال عن النجاح الذي تحقّقه في إدارة عملياتها .

تطبيق مبادئ الحوكمة :

كانت المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق من أوائل الشركات التي تفاعلت بإيجابية تامة مع توجهات هيئة الأوراق المالية والسلع لتطبيق ضوابط حوكمة الشركات التجارية (Corporate Governance) لقناعتها في المزايا التي توفرها هذه الضوابط والتي ساهمت ولا زالت تساهم في دعم مسيرة المؤسسة الناجحة في قيادة تغيير أنماط العمل والابتكار والإبداع وضمان تحسن الأداء والاستمرار في التميز وتقليل المخاطر والإرتقاء بالشعور بالمسؤولية والإيمان بالشفافية ومراعاة حقوق المساهمين . إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تلتزم بأعلى مستويات الإدارة مستمدة قيمها واستراتيجيتها من النظام الذي يدمج الأخلاق والشفافية والنزاهة والإفصاح والمساءلة وممارسات الشركات الرائدة والمتوافقة. تبني إطار حوكمة الشركات يعني تبني المبادئ والمعايير التي وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع ، وبما إن المؤسسة ملتزمة تماما بتطبيق هذه الضوابط والممارسات فإنها قد سعت لتحقيق الأمور الآتية :

- إنشاء لجنتي الترشيحات والمكافآت والتدقيق .
- التوقيع على نماذج إقرار إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة .
- إنشاء إدارة الرقابة الداخلية كإدارة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة .

وقد وضعت الوثائق التالية لضمان الالتزام بكل أنظمة الحوكمة

- دليل حوكمة الشركات
- دليل عمل لجنة التدقيق
- دليل عمل لجنة الترشيحات والمكافآت .
- دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي .



أو شخص من الموظفين المطلعين علي البيانات الأساسية للمؤسسة التصرف بنفسه أو بواسطة غيره في أوراق مالية للمؤسسة خلال الفترات الآتية :

أ/ فترة خمسة عشرة يوماً قبل إنتهاء الفترة المالية السنوية للمؤسسة وحتى تاريخ إعلان ونشر النتائج.

ب/ فترة خمسة عشر يوماً السابقة لموعد انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية وقبل عشرة أيام من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شأنها أن تؤثر علي سعر السهم إلا إذا كانت المعلومات ناتجة عن أحداث طارئة ومفاجئة .

ج/ فترة خمسة عشرة يوماً قبل إنتهاء الفترة المالية الربع سنوية وحتى تاريخ تزويد سوق الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية والسلع بالتقرير الربع سنوي .

أن مجلس الادارة يتوافق مع الشروط المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالتقييدات المطلوبة في التداول على أسهم المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بواسطة المديرين والموظفين خلال العام 2014 .

وخلال العام 2014 لم تكن هناك اية تداولات على اسهم المؤسسة من قبل اعضاء مجلس الإدارة او أقاربهم من الدرجة الأولى .

ثالثاً : تشكيل مجلس الإدارة :

أعضاء مجلس الإدارة جميعهم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولقد كان مجلس الإدارة ولا يزال فاعلاً في بناء ثقافة إدارة إعتبارية قوية في المؤسسة تلعب دوراً هاماً في تحديد وتنفيذ معايير المسئولية التي تمكن الإدارة من إدارة المؤسسة بما يسهم في خدمة مصالح المساهمين إلي أقصى حد ممكن .



بيان طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من قبل السادة المساهمين في الجمعيات العمومية العادية للمؤسسة إستناداً إلى أحكام المادة (7) من القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي والمادة (118) من قانون الشركات التجارية رقم (8) لسنة 1984 حيث تتكون مكافأة الأعضاء من نسبة مئوية من الربح الصافي ، كما يجوز أن تدفع المؤسسة مصاريفاً أو أتعاباً إضافية أو مرتباً شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان العضو يعمل في لجنة من اللجان أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة المؤسسة فوق واجباته العادية كعضو في مجلس الإدارة وفي كل الحالات يجب أن لا تزيد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على 10 % من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطي وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين .

وقد بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 مبلغ 9,594,674 (تسعة ملايين وخمسمائة وأربعة وتسعون ألفاً وستمائة أربعة وسبعون) درهم وهو المبلغ الذي تمت الموافقة عليه بواسطة السادة المساهمين .

أما عن السنة المالية 2014 ، فإن توزيع المكافآت على أعضاء مجلس الإدارة لم يتم بعد ، وتم إقتراح مبلغ 11,885,333 (أحد عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وثلاثون) درهم وسيتم عرض المقترح على المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية القادم لإقرارها أو رفضها .

وبخصوص مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس ، فإن أعضاء مجلس الإدارة – في السابق أو في الحاضر – لا يتقاضون أى مكافآت أو بدلات عن حضورهم لتلك الجلسات .

• بيان عدد إجتماعات مجلس الإدارة للعام 2014 :

عقد مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق عدد (6) إجتماعات خلال العام المنصرم 2014



من الفنادق في أبوظبي والعين . كما ان الرئيس التنفيذي يشرف على تعمير العديد من المشاريع قيد التنفيذ والتي تشمل فنادق ومنتجات فخمة . وهو المسؤول عن التعريف عن المؤسسة وتوسيع نشاطاتها داخل وخارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.

والرئيس التنفيذي يتعاون مع المجلس لتحديد وتوضيح الرؤية للمؤسسة ووضع استراتيجيات لتحقيق هذه الرؤية ، كم انه يقوم برصد تطور الإستراتيجيات لضمان السلامة المالية الطويلة الأجل للمؤسسة بالإضافة الى مسؤوليته عن إدارة عمليات المؤسسة في الخارج والتأكد من امتثالها لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية ، بالإضافة الى إدارته كل التغييرات في السياسة التشغيلية ، والإجراءات والبرامج والتوجهات الجديدة للمؤسسة .

وتقع على عاتق الرئيس التنفيذي مسؤولية تسويق جميع منتجات المؤسسة وخدماتها من أجل الاستيلاء على حصة أكبر في السوق بالإضافة لتطوير أسواق جديدة والحفاظ على مكانة المؤسسة التنافسية في الصناعة . كما انه يشارك بشكل مباشر في تطوير المؤسسة العام في قطاع الأعمال . والرئيس التنفيذي لديه دراية ومعرفة وفهم لجميع المجالات الرئيسية للعمل في المؤسسة والذي يشمل الإدارة المالية ، عمليات التمويل ، إدارة الفنادق ، والتطوير لقطاع الأعمال والموارد البشرية ، وهو على مقدره كاملة في إدارة هذه القطاعات.

إن الرئيس التنفيذي حريص على استمرار المؤسسة ورسالتها والبرامج والخدمات في صورة قوية وإيجابية لأصحاب المصلحة المعنيين .

السيد/ هانى محمود فرج :

الرئيس المالي التنفيذي للمؤسسة ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، ومن ضمن المهام الموكلة اليه توجيه وإدارة المؤسسة ، التخطيط المالي ، إعداد الميزانيات ، الممارسات المحاسبية وإدارة العلاقة مع المجتمع المالي والمؤسسات . بالإضافة الى دوره في تطوير الرقابة الداخلية للمؤسسة وكل السياسات والممارسات المتعلقة بها ، إصدار المبادئ التوجيهية والإجراءات لضمان سلامة موجودات المؤسسة ومواردها المالية واستخدامها بكفاءة ، فضلا عن توجيه الممارسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية والميزانيات السنوية ، بالإضافة إلى تقديم





E. info@ncth.ae W. www.ncth.com

السيد/ عبد العزيز عثمان :

الرئيس التنفيذي للعمليات ، يقدم تقاريره الى الرئيس التنفيذي مباشرة ، ومن ضمن مسؤولياته توجيه وإدارة وتنسيق جميع الأنشطة الداخلية للعمليات في كل من قسم التغذية والخدمات المساندة وفقاً للسياسات والأهداف التي وضعها الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة . كما انه يساعد الرئيس التنفيذي في تطوير هذه السياسات والأهداف التي تغطي العمليات ، شئون الموظفين ، الأداء المالي ، زيادة حجم الأعمال . ومن مهامه إدارة العمليات لتحقيق النتائج المالية المدرجة في الميزانية ومعايير أخرى ، وكذلك يشارك في وضع خطط قصيرة الأجل وأخرى طويلة المدى وإعداد الميزانيات إستناداً الى أهداف المؤسسة . كما وأنه يوجه بتطوير سياسة الجودة مما يعزز مكانة المؤسسة بين نظيراتها من المؤسسات ووضع سياسات التشغيل بما يتفق مع أهداف إدارة المؤسسة ويحرص على تنفيذها بدقة وتقييم نتائج العمليات الشاملة بشكل منتظم ومنهجي ويرسل تقارير هذه النتائج الى الرئيس التنفيذي . ومن مهامه ايضا التأكد من أن جميع الأنشطة والعمليات يتم تنفيذها طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في الدولة والعمل على تطوير إستراتيجيات لضمان تطوير الإدارات التي تدرج تحت مسؤولياته لتقديم الخلافة المناسبة لإدارة تلك الوحدات / الإدارات . كما وأنه يعمل على تطوير القوى العاملة وتقليل التكاليف الإدارية دون المساس بمصالح وحقوق الموظفين ، ووضع إستراتيجيات مناسبة تواكب المنافسة الحادة الموجودة حالياً في السوق المحلي .

السيد/ مجدى طلال :

مدير خدمات الدعم ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للعمليات ، وهو مسؤول عن إدارة وتوجيه والإشراف على جميع خدمات الدعم التي تقدمها المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق .

السيد / شام ساروف :

مدير إدارة الرقابة الداخلية وضابط الإمتثال في المؤسسة ، يقدم تقاريره الى لجنة التدقيق والى رئيس مجلس الإدارة والى مجلس الإدارة . ومن ضمن مهامه انه هو المسؤول عن تصميم وإدارة وتخطيط عملية التدقيق للمؤسسة ، بالإضافة الى مسؤوليته عن إعداد دليل السياسات والإجراءات للمؤسسة وتنفيذها ، فضلاً عن تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة . ويتم هذا التحليل تحت إشراف الإدارة على النحو المطلوب ، بالإضافة الى



مسؤوليته عن تطوير وإدارة خطط التدقيق الداخلي والتنسيق مع المدققين الخارجيين . ومن مهامه ايضا ان يقوم بالتأكد من تنفيذ كل السياسات المتعلقة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات ، كما انه يصدر تقارير دورية عن قسم خدمات الدعم وامثاله لسياسات المؤسسة ، بالإضافة الى الإشراف على جميع الوثائق والسجلات والبيانات المالية واستخدامها وحفظها وفقا لسياسات ونظام المؤسسة . وكذلك القيام بكل المهام الموكلة لمدير إدارة الرقابة الداخلية .

السيد / اليسدر لاوسن ديك:

مدير قسم المشتريات الجديد ، يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي مباشرة ، وهو مسؤول عن تطوير هذا القسم في المؤسسة عن طريق فتح منافذ للبيع وإدارة وتطوير العلامة التجارية والتسويق وجميع الأنشطة الترويجية.

وفيما يلي بيان بأسماء الموظفين التنفيذيين في المؤسسة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم :

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2014 (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2014 Bonuses (درهم)
السيد/ محمد أحمد منيب	الرئيس التنفيذي	2009/12/17	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة
السيد/ هاني محمود فرج	الرئيس المالي التنفيذي	2010/01/01	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة	لا يحصل على راتب او مكافآت من المؤسسة
السيد/ ماثيو أبراهام	المراقب المالي	1998/07/01	482.330	58.410
السيد/ يعقوب زينل	مدير إدارة الموارد البشرية	2013/07/01	448.901	30.247
السيد/ وليد هاروني	مدير قسم الفنادق	2007/05/20	1.028.652	179.400
السيد/ عبد العزيز عثمان	الرئيس التنفيذي للعمليات	2013/01/01	1.256.360	375.000
السيد/ مجدى طلال	مدير خدمات الدعم	2010/09/20	868.567	152.000
السيد/ شام ساروف	مدير إدارة الرقابة الداخلية وضابط الإمتثال	2010/07/04	382.072	48.000
السيد/ اليسدر لاوسن ديك	مدير قسم المشتريات الجديد	2014/01/19	660.266	0.0

5. ألا يقوم بتقديم أو قبول الرشاوي أو الهدايا أو الإكراميات التي قد تؤثر على القرارات.
6. إخطار مجلس الإدارة بأي أنشطة مع جهة منافسة أو غيرها من الجهات مما قد يكون سبباً لتضارب في المصالح.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم وثيقة إفصاح تغطي الموضوعات أعلاه ويتم تحديثها سنوياً . كما تقوم المؤسسة بالإفصاح للمساهمين عن التعاملات الجوهرية مع الشركات التابعة لحملة الأسهم أو أعضاء مجلس الإدارة والتداولات على أسهم المؤسسة بواسطة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

خامساً : مدقق الحسابات الخارجي:

إن شركة التدقيق الخارجي مستقلة تماماً عن المؤسسة ومجلس إدارتها وهي تمارس أعمال التدقيق الحسابي والتأكد من صحة البيانات المالية ومراقبة حسابات المؤسسة عن السنة المالية التي عينت فيها ولها في سبيل أداء مهامها حق الإطلاع على جميع دفاتر المؤسسة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي تري ضرورة الحصول عليها ولها أن تتحقق من موجودات المؤسسة والتزاماتها .

تتولي شركة أرنست آند يانغ أعمال التدقيق الخارجي للمؤسسة – وهي شركة مقيدة لدى وزارة الإقتصاد في سجل مدققي الحسابات المشتغلين – للسنة الرابعة على التوالي وذلك بناء على موافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية الأخيرة والمنعقدة في 02/ ابريل/2014 على هذا الترشيح .

وقد تقاضت أتعاب قدرها 60.000 درهم عن أعمال التدقيق للبيانات المالية السنوية للمكتب الرئيسي ومبلغ 112,000 درهم عن مراجعة الحسابات ربع السنوية وال XPRL Filing وذلك بإجمالي مبلغ 172.000 درهم .

وخلال العام 2014 لم تقم المؤسسة بتعيين أي مدقق حسابات خارجي آخر لأداء أي مهام أخرى للمؤسسة .



أسم مكتب التدقيق	شركة أرنست اند يانغ
عدد السنوات التي قضاها كمصدق حسابات خارجي للمؤسسة	4 سنوات
إجمالي أتعاب التدقيق للبيانات المالية لعام 2014 (درهم)	132,000
أتعاب وتكاليف الخدمات الخاصة الأخرى بخلاف التدقيق للبيانات المالية لعام 2014 (درهم)	40,000
تفاصيل وطبيعة الخدمات المقدمة الأخرى	التدريب على نظام ال XPRL Filing

سادساً : بيان لجان مجلس الإدارة :

• لجنة التدقيق :

بناء علي مقترح لجنة الحوكمة المقدم لمجلس إدارة المؤسسة قرر المجلس في القرار 4/8/1 في إجتماعه بتاريخ 2010/03/03 تشكيل لجنة التدقيق بما يتوافق مع ضوابط ومتطلبات الحوكمة ، وبما أنه تم إنتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد للدورة السادسة فإن أعضاء لجنة التدقيق للدورة الجديدة كالتالي :

السيد / عبد الله خلف العتيبة	رئيس اللجنة
السيد / شاهين بن ربيع المهيري	عضواً
السيد / محمد أحمد الخوري	عضواً

يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بخبرة ودراية واسعة في المسائل المالية والمحاسبية وعمليات التدقيق .



مهام وواجبات لجنة التدقيق ما يلي :

- 1- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ورفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي تری أهمية اتخاذ إجراء بشأنها مع تقديم توصياتها بالخطوات اللازمة إتخاذها.
- 2- متابعة واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدى موضوعيته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة .
- 3- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة .
- 4- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة .
- 5- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات جوهرية يطرحها المدقق علي الإدارة بخصوص السجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة وردّها وموافقتها عليها .
- 6- وضع الضوابط التي تمكن موظفي المؤسسة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات .
- 7- مراقبة مدى تقيد المؤسسة بقواعد السلوك المهني .
- 8- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة والتأكد من أدائها لواجبها في إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية .

خلال العام 2014 تم عقد (4) إجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة كل المسائل المتعلقة بالبيانات المالية وكل الأمور ذات الصلة بعمل هذه اللجنة ، وقد كانت تواريخ هذه الإجتماعات كالتالي :





د/ تقديم التقارير الى الادارة بنتائج اعمال الرقابة الداخلية او اى تحليل او تقييم او توجيهات بشأن الأنشطة التي تتم مراجعتها .

ه/ تقديم المشورة لادارة المخاطر والاجراءات المتبعة لمعالجتها وعمليات الحوكمة بالمؤسسة .

و/ التنسيق مع الادارات الاخرى فى المؤسسة لضمان توحيد خطط وبرامج واجراءات المؤسسة .

ز/ تأهيل وتدريب المدققين المهرة لاداء الأنشطة المطلوبة منهم .

ح/ تحديد وتقييم مجالات المخاطر لوضع خطة التدقيق السنوية .

ط/ توجيه ومراقبة اداء المؤسسة ومشاريع التدقيق المالى والتزام وإمتثال المؤسسة للأنظمة وتحليل عمليات المؤسسة .

ى/ تلقى تقارير الشكاوى والادعاءات .

ك/ البحث والتقصى عن ادوات وممارسات التدقيق الحديثة ومتابعة فرص التطوير المهنى بما فى ذلك التدريب الداخلى والخارجى وعضويات الجمعية المهنية بالاضافة الى مشاركة المعلومات مع الموظفين المعنيين لغايات زيادة خبرات ادارة الرقابة الداخلية .

ترسل كافة التقارير المعنية بالرقابة الداخلية الى مجلس ادارة المؤسسة لتعزيز النظام وتفعيله لينسجم مع ما جاء فى القرار الوزارى رقم 518 لسنة 2009 . وتتمثل آلية عمل نظام الرقابة الداخلية من خلال رفع تقاريره الى مجلس الادارة بحيث تتضمن :

1. تقييم وتوثيق شامل للمخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسة .

2. إعداد سجل بالمخاطر وما يحدث سنويا .

3. وضع خطة تدقيق مبنية على سجل المخاطر المذكورة اعلاه .

4. استمرار تطوير بنية حوكمة الشركات فى المؤسسة وضمان التنفيذ السليم لها .

المؤسسة لديها بالفعل سياسات وإجراءات لجميع شعبة الفنادق فضلا عن مكتب المؤسسة ، وقد تمت الموافقة على هذه السياسات من قبل مجلس الإدارة . جميع السياسات والإجراءات يتم تحديثها دوريا مع الأخذ في



الاعتبار جميع التغييرات الحاصلة في العالم . وقد تم تنفيذ مخطط هيكلي للموظفين مع تحديد واضح لسلطاتهم ومسؤولياتهم ، وهناك مدونة لقواعد السلوك لجميع العاملين كما ان هناك التقييم السنوي للأداء ويجرى لتحديد اداء الموظفين .

ثامناً : المخالفات خلال العام المالي 2014

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تلتزم بجميع القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولم تتعرض المؤسسة خلال السنة المالية 2014 لأى عقوبات او قيود سواء من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو أى هيئة تنظيمية أخرى .

تاسعاً: المساهمون :

يشكل مساهمو المؤسسة قمة هرم الحوكمة داخل المؤسسة ، فالجمعية العمومية هي مصدر السلطات لأجهزة حوكمة المؤسسة الأخرى وفقاً للنظام الأساسي وقانون الشركات واللوائح والقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية .

وفيما يلي قائمة المساهمين الذين يملكون 5% او اكثر من رأس مال الشركة كما في 2014/12/31 :

المساهمون الرئيسيون	النسبة المئوية
الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان	34.33
محمد عبد العزيز ربيع شاهين المهيري	10.65
شركة الإمارات للفنادق ذ.م.م	8.36
الشيخ محمد بن سلطان سرور الظاهري	7.52



عاشراً : قواعد السلوك المهني :-

تأكيداً على التزام المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق بأعلى معايير الأمانة والقيم الأخلاقية فإنها تعتبر التصرف المهني الأخلاقي أمراً أساسياً للعمل لديها وجوهرياً في إدارة المؤسسة لأعمالها ، ويشكل السلوك المهني والأخلاقي لبنة أساسية في سمعة المؤسسة ونجاحها .

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تطبق النظام المعد لقواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين الذي يشمل القواعد العامة لأخلاقيات المهنة ويغطي مجموعة واسعة من الإجراءات والممارسات فيما يتوافق مع جميع التشريعات ذات العلاقة والأعراف المحلية .

أحد عشراً : السياسة البيئية والاجتماعية :-

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق ملتزمة بحماية كلا من البيئة ، الضيوف ، الموظفين وممتلكات الشركة من المخاطر البيئية والصحية ومن مخاطر السلامة . وفي سبيل وفائها بهذا الالتزام فإنها تحرص على توفير بيئة صحية وأمنة عن طريق :

- الامتثال لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع وغيرها من المتطلبات
- حماية البيئة من خلال التحسين المستمر للاداء البيئي والحماية من التلوث .
- في جميع الممارسات التجارية لدينا نأخذ في الاعتبار الآثار البيئية لهذه الممارسات .
- استخدام منتجات صديقة للبيئة حيثما كان ممكناً .
- تخصيص موارد لتطوير برامج مناسبة وإجراءات معينة لتنفيذ هذه السياسة البيئية .
- قياس الاداء ووضع اهداف لتحسينه .
- التقليل وباستمرار من الهدر في استخدام المياه والطاقة دون التأثير على نوعية الخدمة المقدمة للضيوف .



- حماية الضيوف والموظفين والمقاولين وجميع الاطراف المعنية من جميع المخاطر الصحية ومخاطر السلامة من خلال خلق بيئة آمنة بهدف التخلص من الالصابات الشخصية والامراض المهنية .
- توفير التدريب اللازم لضمان الممارسات الآمنة ، مع ملاحظة التزام الجميع بهذه الطرق الآمنة اثناء تأديتهم لواجباتهم .
- اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على المخاطر الصحية البيئية والمهنية والشخصية والتي هي على كافة الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ في جميع الاوقات.
- اشتراك قطاع الاعمال مع المقاولين الذين يتقاسمون نفس المبادئ في دعم البيئة والصحة والسلامة .
- ضمان التحسين المستمر من خلال تشجيع كل موظف على تنفيذ هذه السياسات والمساهمة في بيئة اكثر أمنا لاجيال المستقبل .
- مراجعة سياسات مركز ابوظبي للبيئة والصحة والسلامة بانتظام للتأكد من مواكبة نظمنا وسياساتنا لنظم وسياسات المركز .
- نحن ملتزمون بتقديم تقرير لمركز ابوظبي للبيئة والصحة والسلامة عن التقدم لعرض النظم والسلطة التنظيمية في فترات منتظمة .

المسئولية الاجتماعية للشركة واشتراكها في تنمية المجتمع المحلي :

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق وموظفيها يفخرون بالاثر الايجابي الذي لديهم في العديد من المستويات في المناطق التي يعملون ويعيشون فيها ، وهم يعملون على اعطاء الاولوية لهذا الاثر في جميع انشطتهم في المجتمعات المحلية والتي يعتمدون عليها للحصول على دعم البعثة التشغيلية والقصد هو اعطاء الاعتبار الكافي



دائماً للقضايا الاجتماعية عند التخطيط والتفويض للمشاريع والبرامج التي تعمل المؤسسة على تنفيذها . إن العمل معا من اجل إحداث تغيير إيجابي وبناء علاقات قوية في المجتمع وتقليل البصمة البيئية التي تسببت بها أنشطة بعض الشركات في مناطق عملها تؤدي لتوفير الحافز لاشراك المجتمع المحلي في الشركة .

إن المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تعتقد انه يمكن ان يكون لها تأثير كبير في المجتمع المحلي ، حيث ان المؤسسة تقوم بدعم الرعاية المحلية والاقليمية بالإضافة الى العديد من المنظمات الانسانية غير الهادفة للربح والذين يعملون معا نحو الهدف المشترك مما يؤدي لبناء علاقات قوية . في حين أن مجموعة من الأسباب المتنوعة تدعم الشركة - على اساس الاحتياجات الفردية للمجتمع - فان المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق تركز على الأنشطة والمشاريع والمنظمات التي سوف تسفر عن نتائج ملموسة وإيجابية خاصة في مجال البيئة والصحة والأنشطة الترفيهية ، كما ان المؤسسة سوف تبرهن على وجود التزام ثابت للأسباب الانسانية التي تقع خارج نطاق مجالات العمل الاساسية من خلال التبرعات بالوقت والاموال او الموارد الخاصة والذي تقوم به المؤسسة وبصورة منتظمة .

* ومن اهم الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال العام 2014 هو دعم ورعاية المؤسسة لحملة "لا تخذلني" وهي الحملة المختصة بجمع التبرعات للأنشطة الخاصة بمرض التلاسيميا .

أثنى عشر : معلومات عامة :-

أ. التواصل مع المساهمين

تحرص المؤسسة علي التواصل مع مساهميها عن طريق البيانات الصحفية الدورية ، وعند كل تطور هام يحدث ، وتتوفر المعلومات الخاصة بالمؤسسة ونشاطاتها وبياناتها المالية علي الموقع الالكتروني للمؤسسة وتلتقي الإدارة التنفيذية دورياً مع المستثمرين والخبراء والمحللين الماليين لاستعراض نشاطات





المؤسسة وبياناتها المالية ، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى الإدارة من اجتماعات الجمعية العمومية .

ب. بيان بسعر أسهم المؤسسة في السوق (أدنى سعر وأعلى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية 2014

الشهر	أدنى سعر بالدرهم	أعلى سعر بالدرهم	سعر الإغلاق بالدرهم
يناير	8.00	8.25	8.25
فبراير	8.01	8.01	8.01
مارس	11.5	11.5	11.5
أبريل	7.05	7.09	7.05
مايو	6.9	6.9	6.9
يونيو	7.18	7.18	7.18
يوليو	6.00	6.00	6.00
أغسطس	6.00	6.00	6.00
سبتمبر	6.1	6.1	6.1
أكتوبر	6.4	6.99	6.99
نوفمبر	6.12	6.12	6.12
ديسمبر	4.79	4.79	4.79

ج . بيان بتوزيع ملكية المساهمين كما في 2014/12/31

نسبة توزيع ملكية المساهمين	أفراد	حكومات	شركات
76.19%	لا يوجد	23.81%	
جنسية كل فئة	محلي (مواطني دولة الإمارات)		شركات محلية (شركات إماراتية)



د. بيان بالأحداث الجوهرية التي صادفت المؤسسة خلال العام 2014

خلال العام 2014 لم تكن هناك أحداث جوهرية صادفت المؤسسة .

هـ. بيان بالأداء المقارن لسهم المؤسسة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الخدمي

لا يخفى على احد ما يشهده العالم من تقلبات إقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ عقود طويلة ، ونجد أن قطاع السياحة والفنادق احد اهم القطاعات التي تأثرت بتلك التغيرات ، حيث انها تعتمد على توفر السيولة لدى الأفراد والمنظمات والشركات ، وعلى ازدهار الأعمال والنشاط الإقتصادي .

حمدان بن مبارك آل نهيان

رئيس مجلس الادارة



2014 NCTH vs. Abu Dhabi General Index

